

أثر تعديل سعر الصرف على كتلة التجارة الخارجية والتوازنات الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970م-2015م

د.علي بن قدور -أستاذ محاضر أ -جامعة سعيدة

د. عمار طهرات -أستاذ محاضر أ -جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

د.مُجد يبرير - أستاذ محاضر أ -جامعة سعيدة

الملخص:

إن تحليل أثر تعديل سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، يركز أساسا على الآثار الظاهرية السريعة، وفي هذا التحليل نركز على بعض المتغيرات وأثرها على التجارة الخارجية. حيث أنه من نتائج نموذج Williamson المقدر، تبين عدم حساسية أحجام الصادرات لتغيرات سعر الصرف ، وبالنسبة لتنافسية التصدير فهي ثابتة وتساوي للواحد مهما كانت قيمة سعر الصرف الحقيقي ، وإن مرونة الصادرات بالنسبة للإنتاج الأجنبي فهي تبين الأثر المباشر لسياسة القوة العمومية في إدارة استغلال الموارد الطاقوية مع سقف ال OPEP، أما الواردات فهي ضد ضعف المرونة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: تعديل سعر الصرف، كتلة التجارة الخارجية، التوازنات الاقتصادية الكلية.

Abstract :

The analysis of the impact of exchange rate is adjustment on Algerian foreign trade mainly focuses on quick vertual effects, through this analysis, we focus on some of variables and their impact on external trade, as it is the results of model Williamson estimated, we show that there is no effectivity or sensitivity in size of export to exchange rate changes; and for export competitive it is fixed and equaled to one , whatever the value of the real exchange rate, also the flexibility of exports for foreign production, it shows the direct impact of the public power policy in manager of energy resources exploitation with the roof of the OPEP, , while the imports are against the weakness of flexibility over the long term.

Key Words: Adjust the exchange rate, foreign trade block, macro-economic balances

المقدمة:

يعمل سعر الصرف على الحفاظ على التوازنات الكلية بواسطة التحكم في حجم الصادرات والواردات، إضافة للخدمات وحركة رؤوس الأموال، فهو يلعب دورا رئيسيا خاصة في الاقتصاديات ذات الأبعاد الصغيرة التي تعتبره مرتبنا بدرجة كبيرة جدا بالخارج مما يعرضه لاختلالات داخلية وخارجية ولقد جاءت مقاربتى مارشال ليرنر وألكسندر Alexander من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا من أجل تشخيص ومعالجة الاختلالات الناجمة عن الصدمات التي يتعرض لها سعر الصرف، وذلك باختيار الوسائل والنماذج التي من شأنها إعادة الاقتصاد لحالته التوازنية المطلوبة، حيث يتفق هاذين النموذجين في أن عملية تخفيض العملة لا تأتي بثمارها إلا إذا كان هيكل التجارة الخارجية للبلد المعني مرنا، حيث تبرز أهميتها من خلال وضع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية في وضع أقل تنافسية مع السلع المحلية مما يحول دون اللجوء للاستيراد، أي تقلص الواردات آليا، وأن التسعير بالعملة الصعبة بالنسبة للمواد المصدرة يزيد في تنافسية السعر للسلع الموجهة للتصدير، ومن ثم يؤدي تدريجيا إلى التوازن الخارجي.

إن تعديل سعر الصرف وكذا قابلية التحويل نجدها في كل برنامج تعديل، وتحديد مستوى أمثل لسعر الصرف يمثل نقطة هامة في نجاح سياسات التعديل المتخذة، إذ يؤثر هذا الأخير على كافة التوازنات الكلية للاقتصاد ومن أهم المحاور التي ركزت عليها الإصلاحات الاقتصادية هي تحرير سعر الصرف والتوجه نحو إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، فكانت البداية بتخفيض قيمة الدينار سنتي 1991 و1994، ثم بعدها مباشرة جاءت مرحلة تبني سعر الصرف المرن التي أفتتحت بتنظيم جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، ثم القيام بإنشاء سوق الصرف مابين البنوك مع بداية سنة 1995 معلنة بذلك عن تبني نظام التعويم المدار.

تبرز معالم اشكالية الدراسة على النحو التالي :

"ما مدى درجة تأثير تعديل سعر صرف الدينار الجزائري على كتلة التجارة الخارجية والتوازنات الكلية ؟

ومنه يمكن صياغة الفرضيات التالية :

1. يؤدي تخفيض العملة إلى الموازنة بين الأسعار النسبية والمرونة السعرية للطلب الخارجي.
2. تعتبر سياسة التعديل في سعر الصرف ناجعة في المدى القصير، في حين أن فعاليتها في المدى الطويل مرتبطة بسياسات التجارة الخارجية.

1. سياسات سعر الصرف:

عندما يكون اختلال ميزان المدفوعات راجعا إلى قوى راسخة، وليس إلى سبب عارض أو مؤقت، فإنه من الواجب على السلطات المبادرة باتخاذ قرارات وإتباع السياسات الكفيلة لمواجهة الاختلافات ذلك أنه لو تجاهلت أو تباطأت في إتباع السياسات الكفيلة بتصحيحها لانتهي الأمر استفاد الاحتياطات الخارجية للبلد أو بدخول الدولة في قفص المديونية الخارجية بحيث تصل إلى حد لا تجد بعده من يقدم على إقراضها، حينها يصبح البلد في وضعية حرجة لا يقدر على مواجهة التقلبات قصيرة الأجل في ميزان مدفوعاته، طالما أنه لا يتوفر لديه غطاء مالي كان ضد تلك التقلبات.

وتنحصر السياسات التي يمكن للحكومة اللجوء إليها لتصحيح عجز ميزان المدفوعات في ثلاث سياسات

عامة هي:

- 1- إتباع سياسة نقدية ومالية.
- 2- القيود المباشرة على العملات الخارجية.
- 3- إجراء تغييرات في سعر الصرف.

1.1. تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

يعتبر التخفيض في قيمة العملة الوطنية قرار تتخذه السلطات النقدية¹، مضمونه تدنية قيمة العملة، حيث يهدف أساسا إلى إعادة التوازن في المدفوعات وأثار التخفيض مرتبطة أساسا بأهمية المبادلات الخارجية، وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني، فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني أنه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق وفي إطار اتفاقيات بريتونرودز فإن تغيير وإعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي².

إن عملية تخفيض العملة «*Dévaluation*» تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات الاقتصادية وتكون هذه العملة في إطار نظام سعر صرف ثابت هذا عكس الانخفاض «*Dépréciation*»، الذي يحدث تلقائيا نتيجة لتضارب قوى العرض والطلب في السوق وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر صرف عائم³، إذا أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقويم «*Réévaluation*»*، التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.

إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يمكن أن يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، ومع ذلك فلا اعتبار الأساسي هو اثر تخفيض قيمة العملة على الحساب الجاري بميزان المدفوعات فالنسبة لمعظم الدول يساهم الحساب الجاري عادة بنسبة كبيرة من إجمالي رصيد المدفوعات الخارجية للعملة على ميزان المدفوعات .

فلمعرفة نسبة التخفيض يجب على البلد المخفض القيام بما يلي:

أ. تحديد الهدف بدقة مثل توازن حساب المعاملات الجارية، أو توازن الميزان التجاري هذا الأخير يجب أن يستجيب للشروط الاقتصادية للبلد المعني.

ب. تحديد الهدف بدقة مثل توازني الذي يستجيب للهدف المحدد.

وانطلاق من سعر صرف توازني تقوم السلطات المعنية بتقدير معدل التخفيض والذي هو عبارة عن الفرق بين سعر الصرف التوازني وسعر الصرف الجاري العمل به مع الإشارة هنا إلى أن مفهوم سعر الصرف التوازني هو نسبي يقوم على أساس الهدف المراد الوصول إليه.

أما فيما يخص إجراء التخفيض يمكن أن لا يمس كل قطاعات الاقتصاد الوطني بعض الصناعات التصديرية الفتية ذات المردودية في المدى المتوسط أو الطويل والتي تستخدم جزءا هاما من مدخلات مستوردة يمكن أنتستفيد من إعفاء لآثار التخفيض على أسعار استيراد المدخلات وكذلك الواردات من المنتجات الضرورية، هذه المعاملات التمييزية التي تركز على سياسة سعر الصرف متعدد يجب أن تندرج ضمن إستراتيجية وطنية وأخيرا فإن الضغوطات الاجتماعية وآثارها على الاقتصاد الوطني هي نتيجة مباشرة للتخفيض ومن الأحسن عدم اتخاذ قرار التخفيض في الفترة الاستقرار السياسي أو عندما تكون القدرة الشرائية جد متدهورة.

ونستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط⁴:

1. اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
2. ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
3. ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاع الأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
4. عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.
5. استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
6. الاستجابة لشرط مارشال - ليرنز.

2.1. سياسة الرقابة على الصرف:

قد تعتمد الدولة إلى تبني نظام الرقابة على الصرف، دون أن تضطر إلى تخفيض قيمة عملتها، من أجل إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها وهذا النظام هو عبارة عن أداة للتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات، وتختلف الرقابة في درجة شمولها من دولة إلى أخرى، حيث تقوم الدولة عادة بفرض قانون يجبر المصدرين وأي من يحصل على إيرادات من العملات الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي، وفي بعض الأحيان يطالبهم ببيع كل ما يملكون من أسهم وسندات مقومة بالعملة الأجنبية إليها، ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص خاص لاستيراد سلعة ما.

وكثيرا ما نقيد الحكومة أو تمنع استيراد السلع منعاً باتاً أو من مناطق نقدية معينة، بل قد توجه المستوردين نحو أسواق ترتفع فيها مستويات الأسعار عنها في الأسواق التقليدية، كذلك قد تلجأ الحكومات* إلى تقييد حق الدول الأجنبية في إصدار السندات بين الحين والآخر، وبيعها في أسواقها، كما كان يحدث في سوق لندن المالي قبل أن تدخل إنجلترا نظام الرقابة على الصرف الأجنبي.⁵ والتوازن في هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب، كما هو الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام سعر الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين طلب وعرض العملات الأجنبية.

وجوهر الرقابة على الصرف، توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة، وتعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له.

ويترتب على العمل بالرقابة على أسعار الصرف الشروط التالية:

1. يبقى سعر صرف العملة المحلية مرتفعاً.
2. يبقى سعر صرف العملة الأجنبية منخفضاً بالقياس إلى العملة المحلية، الأمر الذي يحد من صادرات البلد المعني.
3. يبقى مستوى المعاملات الدولية منخفضاً، ويعود ذلك في كمية الإيرادات بالعملة الأجنبية، وضرورة توزيع العملة على الواردات والمعاملات الأخرى.

إن الرقابة على الصرف قد تكون عائقا أمام تطور، ونمو التجارة الدولية نظرا للقيود التي تفرض على المبادلات التجارية، كما أن القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال هي الأخرى تجعل المستثمر الأجنبي بعرض استثمار أمواله في هذا البلد.

تخوفا من عدم إمكانية تحويل أرباحه أو إعادة رأسماله فيما بعد، كما أنها تؤدي إلى عدم إمكانية المقيم في هذا البلد من استثمار أمواله في الخارج.

إن هذه الانعكاسات تتولد عنها عمليات غير قانونية، تهدف إلى حفظ بيع أو شراء عملات صعبة أو استيراد وتصدير سلع وخدمات دون موافقة السلطات المعنية ويمكن أن تأخذ الأشكال التالية:⁶

➔ المضاربة في رخص الاستيراد.

➔ تسرب رؤوس الأموال.

➔ ظهور السوق الموازية للصرف.

2. أثر تغير القيمة الخارجية للعملة على المتغيرات الكلية:

سنحاول في هذا العنصر تبيان آلية تغيرات سعر الصرف الاسمي على التوازنات الاقتصادية الكلية.

1.2. أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري:

1.1.2. مدخل المرونات المخرجة:

• سعر الصرف الاسمي:

توازن الميزان التجاري يكتب على الشكل:

$$[1] \quad Bc = X - M$$

$$[1]' \quad Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e} \right) M \quad (\text{قيمة الواردات بالأسعار الخارجية})$$

نأخذ الاشتقاق الجزئي لـ Bc بالنسبة لـ (e) فنجد:

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \cdot \frac{\partial}{\partial e} \left(\frac{M}{e} \right)$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} M \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = p \cdot x_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left[x_x \cdot \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right]$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = \frac{p \cdot x}{e} \cdot x_x - \frac{p^* M}{e^2} (x_x - 1)$$

نضع: $Bc=0$.

$$Bc = 0 \Leftrightarrow p \cdot x - \frac{p^*}{e} M = 0$$

$$p \cdot x = \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)$$

نضع كذلك: $\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0$.

$$\frac{\partial Bc}{\partial e} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot x_x - \frac{p^* M}{e^2} (x_x - 1) = 0 \rightarrow (2)$$

بالتعويض (1) و (2) نجد:

$$\frac{px}{e} (x_x - x_m + 1) = 0$$

$$\frac{px}{e} > 0 \quad x_x - x_m + 1 = 0$$

تعرف العبارة $x_x - x_m + 1 = 0$ في الأدب الاقتصادي بقيد (شرط مارشال - ليرنز).

إذن:

- إذا كان: $x_x - x_m > -1$ تحسن في الميزان التجاري.
- وإذا كان: $x_x - x_m < -1$ تدهور في الميزان التجاري.
- إذا كان: $x_x - x_m = -1$ يكون الميزان التجاري لا في فائض ولا عجز (متوازن).

• سعر الصرف الحقيقي:

$$Bc = X - M$$

$$Bc = p \cdot x - \left(\frac{p^*}{e} \right) M$$

$$q = e \cdot \frac{p}{p^*} \Rightarrow e = q \cdot \frac{p^*}{p}$$

(q: سعر الصرف الحقيقي)

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial Bc}{\partial e} \left(\frac{\partial e}{\partial q} \right) = \frac{\partial Bc}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial q}$$

$$\text{مع أن: } \frac{\partial e}{\partial q} = \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial Bc}{\partial e} \cdot \left(\frac{\partial e}{\partial q} \right) = \frac{\partial Bc}{\partial q} \cdot \frac{\partial e}{\partial q}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \frac{\partial}{\partial e} \left[p \cdot x - \frac{p^*}{e} \cdot M \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} - p^* \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot \frac{\partial x}{\partial e} \cdot \frac{e}{x} \cdot \frac{x}{e} - p^* \left(\frac{\partial M}{\partial e} \cdot \frac{e}{M} \cdot \frac{M}{e} \cdot \frac{1}{e} - \frac{1}{e^2} \cdot M \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[p \cdot x_x \cdot \frac{x}{e} - p^* \left(x_x \frac{M}{e^2} - \frac{M}{e^2} \right) \right] \cdot \frac{p^*}{p}$$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = \left[\frac{p \cdot x}{e} \cdot x_x - \frac{p^{*2} \cdot M}{e^2 p} (x_m - 1) \right]$$

نضع: $Bc=0$

$$Bc = 0 \Leftrightarrow px - \frac{p^*}{e} M = 0$$

$$px = \frac{p^*}{e} M \rightarrow (1)$$

ونضع كذلك: $\frac{\partial Bc}{\partial q} = 0$

$$\frac{\partial Bc}{\partial q} = 0 \Leftrightarrow \frac{px}{e} \cdot x_x - \frac{p^{*2}}{e^2 \cdot p} (x_m - 1) = 0$$

بالتعويض (1) في (2) نجد:

$$\frac{px}{e} \cdot x_x - \frac{p^* \cdot x}{e \cdot p} (x_m - 1) = 0$$

$$\frac{p^* x}{e} \cdot [x_x - x_m + 1] = 0$$

$$\frac{p^* x}{e} > 0 \quad x_x - x_m + 1 = 0 \quad (\text{شرط مارشال ليرنر})$$

2.1.2. مدخل الإستعاب:

قدم البروفيسور ألكسندر: Alexander" من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا نموذجا جديدا لتحليل آثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة على الميزان الجاري بميزان المدفوعات بين النموذج الكينزي المؤلف بعد توسيعه ليشمل الصادرات والواردات ويولي هذا التحليل الأهمية الكبرى للمداخيل بالإضافة إلى الاتفاق في تحديد النتيجة النهائية على الميزان الجاري ولتحديد الشروط التي يؤدي فيها التخفيض آثار الجانبية على الحساب الجاري نطلق للمعادلة السياسية للدخل الوطني :

$$[2] \quad y = c + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

y: الدخل الوطني C: الاستهلاك الكلي I: الاستثمار العام G: الاتفاق الحكومي X: الصادرات.

M: الواردات.

إن الفرق بين الصادرات والواردات ($x - m$)، يمثل رصيد الميزان الجاري ونرمز له بالرمز N أي: ($N = x - M$)، ومجموعة الاستهلاك والاستثمار والاتفاق العام يمثل الاستيعاب ($l'absorption$)، ونرمز له بالرمز A أي $A = C + I + G$ ، وعليه يمكن كتابة المعادلة [2] في الشكل التالي:

$$[2]' \quad Y = A + N$$

نستنتج من المعادلة [2]' أن رصيد الحساب الجاري يتمثل في الفرق ما بين الدخل الوطني والإستعاب:

$$[3] \quad N = Y - A$$

وعليه يكون رصيد الحساب الجاري موجبا $N > 0$ عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات في الاستهلاك والاستثمار، والاتفاق العام من دخله الحقيقي أي: ($Y > A$) وتكون ($N > 0$) عندما يستوعب البلد من السلع والخدمات والاستثمار والاتفاق العام أكثر من دخله الحقيقي أي ($Y < A$). والسؤال الذي يمكن طرحه هو: ما هو الأثر المتوقع لتخفيض قيمة العملة الوطنية على (N) أي الفرق بين الدخل والإستعاب؟

لنفرض أن هناك دولة تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها الجارية، وللتغلب على هذا العجز قامت بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية.

ويتسبب التخفيض في تغير رصيد الميزان الجاري فيصبح $\Delta(X-M)$ ، أي ΔN وهذا التغير في الواقع يكون محصلة لأثر مباشرة على الدخل، وأثر التخفيض على الإستعاب، وهذا ما يترجم مدخل الإستعاب والدور المشترك لآثار الأسعار وآثار الدخل. فمن ناحية أخرى يكون للتخفيض أثر مباشر على الدخل حيث يتسبب في تغييره المقدار ΔA ، ونتيجة لذلك يصبح رصيد الميزان الجاري هو:

$$[4] \quad \Delta N = \Delta Y - \Delta A$$

ومن ناحية أخرى فإن أثر التخفيض على الإستعاب يكون ذاته ناتجا عن أثرين هما:
1- الأثر المباشر للتخفيض على الإستعاب، والذي نرسم له بالرمز ΔA وهو يفسر أثر التخفيض على الاستعاب عند مستوى معين للدخل الحقيقي.

2- الأثر على الاستعاب المحفوز بتغيرات الدخل، والذي نرسم له بالرمز ΔaY .

حيث: a : الميل الحدي للإستعاب الدخل أو الميل الحدي للإنفاق⁷.

ΔY : التغير الذي حدث في الدخل.

وعلى ذلك، فإن الأثر الإجمالي للتخفيض على الإستعاب يكون:

$$[5] \quad \begin{aligned} \Delta A &= \alpha \Delta Y - \Delta A \\ \Delta N &= \Delta Y - (\alpha \Delta Y - \Delta A) \\ \Delta N &= \Delta Y - \alpha \Delta Y - \Delta A \end{aligned}$$

$$[6] \quad \Delta N = (1 - \alpha) \Delta Y - \Delta A$$

ومن المعادلة [6] يتضح أن $\Delta(X-M)$ يعتمد في ذات الوقت على أثر التخفيض على الدخل (سواء الأثر المباشر أو الأثر المحفوز)، من ناحية، والأثر المباشر للتخفيض على الاستعاب من ناحية أخرى، والآثار الأولى يفسرها المقدار $\Delta Y (1 - a)$ ، أما الثانية فيفسرها ΔA وإذا كانت الآثار الأولى هي آثار الدخل، فإن الثانية كما ظهرت في تحليل Alexander هي آثار الأسعار، وعلى ذلك فإن إشارة قيمة $\Delta(X-M)$ تعتمد على محصلة آثار الدخل وآثار الأسعار التي نجحت عن التخفيض.

وتسمح المعادلة [6] باستنتاج الشروط اللازمة لنجاح تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات داخل إطار مدخل الإستعاب.

ولدراسة أثر التخفيض مضمين «Alexander»، بين أثرين متميزين: أثر الموارد المعطلة وأثر معدلات التبادل.

إن التخفيض يتسبب في زيادة مباشرة للدخل القومي ونرسم لها بالرمز (ΔY_B^A) ، وهذه الزيادة تكون راجعة إلى أثر الموارد المعطلة.

كما يتسبب التخفيض أيضا في انخفاض الدخل القومي ونرمز له بـ $(\Delta Y_B^{A'})$ وهذا الانخفاض يكون راجعا إلى أثر تدهور معدلات التبادل، ومعنى ذلك أن أثر التخفيض على الدخل (ΔY) هو نتيجة الأثرين معا هما: أثر الموارد المعطلة التي يتسبب زيادة الدخل (ΔY_B) ، وأثر تدهور معدلات التبادلات التي يتسبب في انخفاض الدخل $(\Delta Y_B')$ أن: $\Delta Y = \Delta Y_B + \Delta Y_B'$ حيث $(\Delta Y_B' < 0)$: لأن التخفيض دوما يؤدي إلى تدهور نسب التبادل وعلى ذلك فيمكن كتابة المعادلة [6] على الشكل التالي:

$$[7] \quad \Delta N = (1-\alpha) \Delta Y_B + (1-\alpha) \Delta Y_B' - \Delta A$$

وواضح من العلاقة [7] أن تغير في الحساب الجاري، لا يعتمد فقط على $\Delta Y_B'$ ، ولكن يعتمد أيضا على قيمة (a) ، وعلى حسب ما إذا كانت $(a > 1)$ أو $(a < 1)$ ، فإن $(N\Delta)$ تكون موجبة أو سالبة . وبالنسبة لأثر نسب التبادل يشارك « Alexander » غالبية الاقتصاديين في الاعتقاد بأن تخفيض القيمة الخارجية للعملة سيؤدي بالضرورة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالح الدولة التي قامت بالتخفيض بمعنى أن أسعار وارداتها ستكون مرتفعة بالنسبة لأسعار صادراتها وسبب ذلك في الدول المختلفة هي أن الصادرات أقل تنوعا من الواردات وذلك يجعل أسعار الصادرات أكثر حساسية لتخفيض عن أسعار الواردات وتدهور معدل التبادل بسبب في انخفاض الدخل بالمقدار $Y_B\Delta$ حيث أن $(Y_B' < 0\Delta)$ ، ومن ثم انخفاض الإستعاب بالمقدار $Y_B\Delta\alpha$ وبالتالي تغير الحساب الجاري بالمقدار $(1-a)Y_B\Delta$ وحيث أن $(Y_B' < 0\Delta)$ ، فإذا كان $(1-a)$ فإن أثر معدلات التبادل سيؤدي على الحساب الجاري سيكون موجب أي سيتحسن الميزان الجاري، أما إذا كانت $(a > 1)$ ، فإن أثر معدلات التبادل سيؤدي إلى تدهور الحساب الجاري.

2-2- أثر تغير سعر الصرف على ميزان رؤوس الأموال:

إن التغير في احتياطي الصرف والذي نرمز له بـ R يكون مساويا إلى رصيد الحساب الجاري لـ X الصادرات، M الواردات، إضافة التدفقات الصافية لرؤوس الأموال F

$$[8] \quad R = X - M + F$$

إن رصيد الحساب الجاري الذي يمكن كتابته:

$$[9] \quad X - M = px(p, e) - \frac{P^*}{e \cdot M(Y, P, e)}$$

P : المستوى العام للأسعار المحلية.

P^* : المستوى العام للأسعار الأجنبية.

e : سعر الصرف.

زيادة في الدخل الحقيقي تؤدي إلى ارتفاع في الواردات وتقهقرفي الميزان التجاري من أجل مستوي دخل أقل من \bar{y} ، سوف يتميز الميزان التجاري بفائض، والعكس من أجل مستوى دخل أكثر من \bar{y} ، يكون هناك عجز، فالتخفيض يمكن أن يكون له آثار إيجابية على ميزان رؤوس الأموال.

خروج الأموال يمكن أن يتضاعف في حالة علم الأعوان الاقتصاديين بوجود تخفيض، يسارع الموردون إلى تسوية كشوف حساباتهم لتجنب خسارة الصرف ويتوجهون إلى التغطية الكاملة بالعملة الأجنبية في سوق الصرف، نفس الشيء بالنسبة للمستثمرين الأجانب فهم أيضا يسارعون إلى تحويل أرباحهم، وبالتالي هناك خروج لرؤوس الأموال والذي يتناقض وميزان رؤوس الأموال يلتزم المصدرون وبقية الدائنين في الخارج بتأخير تسديد ديونهم وتحويل أصولهم بالعملة الأجنبية، وذلك للاستفادة من الصرف ويمتنع المستثمرين الأجانب الذين يريدون الاستثمار في البلد مؤقتا وبالتالي فالميزان الخاص برؤوس الأموال يتدهور.

2-3- أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار والبطالة:

إن التخفيض أو ارتفاع الأسعار الخارجية يجبر المستوى العام أنه لا يخضع إلى العوامل الداخلية والمتمثلة في البطالة ومعدل نمو إنتاجية العمل بل يتعدى ذلك إلى التضخم المستورد وذلك يحدث بشكلين:

أ - السلع ذات الاستهلاك الوسيط:

دالة الإنتاج تكتب على الشكل التالي:

$$[10] \quad Q = \text{Min} \left(\frac{M}{m}, N^B \right)$$

حيث أن: M : تعبر عن الموارد الأولية.

N : تمثل العمالة.

المعادلة [10] معادلة في المدى القصير لهذا لا يدخل رأس المال ودالة العرض تستنتج من تعظيم الربح:

$$[11] \quad \text{Max} \left(pQ - \left[\frac{P_c}{e_s} \cdot M + W \cdot N \right] \right)$$

حيث: P_c : تمثل سعر السلع الوسيطة (المواد الأولية والمواد نصف مصنعة).

e_s : تمثل سعر الصرف (التسعيرة غير مباشرة).

$$[12] \quad p = M \cdot \frac{P_c}{e_s} + \frac{WN}{B \cdot Q}$$

ما يمكن ملاحظته من المعادلة [12] أنه كلما ارتفع سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة المحلية، كلما ارتفع سعر السلعة عند الإنتاج*. إذن إن العلاقة بين سعر الصرف وسعر السلع النهائية علاقة طردية فإذا كانت الأسعار ثابتة فإن الحادث يكون على حساب اليد العاملة التي يستغني عنها عند ارتفاع سعر الصرف إذن

السلع الوسيطة والمواد الأولية تؤدي إلى رفع الأسعار والحفاظ على مستوى معين من البطالة أو تثبيت الأسعار والتغير في المستوى العام للبطالة.

ب- سعر السلع النهائية:

في الاقتصاد المفتوح يجب التفريق بين الأسعار عند الإنتاج والأسعار عند الاستهلاك سعر السلع عند الاستهلاك عبارة عن سعر السلع المحلية وسعر السلع المستوردة كل سعر مرجح بمعامل حصة كل واحد منهما في الاستهلاك الكلي فإن كان الأول مليا وإلى μ فإن المعامل الثاني يكون يساوي $1-\mu$.
نفرض سعر المواد المستوردة معطي بالعلاقة التالية:

$$[13] \quad \frac{P_c}{e_s}$$

حيث: e_s : يمثل عدد الوحدات النقدية للبلد المصدر للسلعة ذات السعر.

P_c : مقابل وحدة واحدة من عملة البلد المستهلك وبالتالي يتحدد سعر الاستهلاك

$$[14] \quad p_k = p^\mu \left(\frac{P_c}{e_s} \right)^{1-\mu}$$

إذن بانخفاض سعر الصرف المعرف أعلاه يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك دون أن يؤثر على

المستوى العام للبطالة.

ج - أثر حلقة سعر - أجر:

الحلقة سعر - أجر تتحدد وفق ثلاثة معادلات المشكلة بدلالة معادلات النمو للأجر، للأسعار، للإنتاج، للعملة

بالإضافة إلى تغير سعر الصرف وهي معطاة بالعلاقة الرياضية التالية:

$$[15] \quad p^\circ = W^\circ - (Q^\circ - N^\circ)$$

$$[16] \quad P_k = \mu \cdot P^\circ + (1-\mu) (P^k - e^\circ)$$

$$[17] \quad W^\circ = \lambda \cdot P^k + \phi(\mu)$$

المعادلة [15] تعبر عن أسعار السلع عند الإنتاج، والمعادلة [16]، فهي معادلة أسعار السلع عند الاستهلاك، أما

المعادلة [17]، فهي المعادلة الرابطة بين الأجور وأسعار الاستهلاك عند مستوى معين من البطالة حل النموذج

السابق (I)، المكون من المعادلات [15][16][17]، يعطى معادلتى الأسعار عند الإنتاج وعند الاستهلاك.

$$[18] \quad p^\circ = \frac{I(1-\mu) \cdot (P_k^\circ - c^\circ) - (Q^\circ - N^\circ) + f(\mu)}{1 - I \cdot \mu}$$

$$[19] \quad p^\circ = \frac{I(1-\mu) \cdot (P^\circ - c^\circ) - I \cdot \mu(Q^\circ - N^\circ) + f(\mu)}{1 - I \cdot \mu}$$

ارتفاع الأسعار ليس تابعا للعوامل الداخلية (البطالة)، فقط بل تتعدى هذا لتشمل التضخم المستورد الناتج من ارتفاع الأسعار الخارجية أو من انخفاض العملة المحلية، عندما يكون تحديد الأجور تابع للأسعار بصفة كلية، منحني فيليبس لا يوضع عموديا، إنما يصبح مائلا في المدى الطويل، وذلك نظرا لتأثير أسعار السلع المستوردة، وفقا للمعادلات التالية:

$$[20] \quad P^{\circ} = \frac{P^{\circ} - e^{\circ} + f(\mu) - (Q^{\circ} - N^{\circ})}{1 - \mu}$$

$$[21] \quad W^{\circ} = P^{\circ} - e^{\circ} + \frac{f(\mu) - \mu(Q^{\circ} - N^{\circ})}{1 - \mu}$$

$$[22] \quad P^{\circ} = \frac{P^{\circ} - e^{\circ} + \mu f(U) - U \cdot (Q^{\circ} - N^{\circ})}{1 - \mu}$$

4-2- أثر تغير سعر الصرف على الناتج الداخلي الخام:

إن التخفيض يؤدي إلى تغير في الميزان التجاري، ولكي يكون الميزان التجاري موجب يستلزم أن يكون أثر الزيادة في حجم الإنتاج أقل من الأثر السعري الناتج من التخفيض المعدل بالتضخم الذي توضحه المعادلة

$$\text{الرياضية التالية: } \partial Bc = -M \cdot \partial Q - (x_b - x_p) \cdot (\partial e + \partial p) > 0$$

$$[23] \quad \Rightarrow \partial Q < \frac{-(x_b - x_p)}{M} \cdot (\partial e + \partial p)$$

$$\Rightarrow \partial Q = \frac{-(x_b - x_p)}{1 + M - e(t-1) - a} \cdot (\partial e + \partial p): \text{ولدينا المعادلة التفاضلية للطلب الكلي:}$$

وبالتعويض في المعادلة [23] ينتج لدينا الشرط النسبي التالي:

$$[24] \quad \frac{-x_b + x_p}{1 + M - e(t-1) - a} < \frac{-(x_b + x_p)}{m}$$

الأثر الحجمي المشروط بالعلاقة السابقة عن نسبة الزيادة في حجم الناتج الوطني الخام الواجب إنتاجه لتحسين الميزان التجاري لعملية التخفيض، وبالتالي فإن عملية التخفيض وفق الشروط السابقة يؤدي إلى رفع حجم الناتج الوطني الخام.

يمكن التعبير عن هذه الزيادة بعلاقة رياضية تكون تابعة لأثر الأسعار الداخلية والخارجية بالإضافة إلى أثر التخفيض كما يلي:

$$[25] \quad p \cdot Q = p(c + I + G) + b \cdot c$$

إذا افترضنا أن الأسعار متقاربة (متساوية) إلى جانب توازن الميزان التجاري، وتقترب من قيمتها من الواحد يكون حجم الناتج الداخلي الخام، يقترب من الطلب الداخلي عليه، وباعتبار ثبات الأحجام فإن عملية مفاضلة الأسعار على المعادلة [25] ولدينا المعادلة التالية لتفاضل الميزان التجاري:

$$[26] \quad \partial b.c = p.M(x_b + bx_p - 1) \left(\frac{\partial e}{e} \right)$$

مع β : نسبة تغطية المبادلات الخارجية بـ:

$$[27] \quad b = \frac{P_x.X}{P_m.M}$$

من المعادلة السابقة ينتج لدينا:

$$[28] \quad \partial b.C_p = x_t(\partial p + \partial e + \partial p_k)$$

$$[29] \quad Q(\partial p + \partial p_k) = x_p(\partial p + \partial e + \partial p_k)$$

ولدينا دالة الاستهلاك الكلية تتحدد كما يلي:

$$[30] \quad C = c(1-t).Q(\partial p + \partial p_k)$$

ومنه على مرونة الاستهلاك:

$$[31] \quad x_c = c(1-t).x_p$$

وبالتالي حتى يحسن التخفيض الميزان التجاري، وارتفاع الناتج الداخلي الخام والآثار السعوية يجب أن تكون الأجر غير تامة التبعية للأسعار، وذلك حتى لا يؤدي التضخم المستورد إلى إلغاء الآثار السعوية للتجارة الخارجية والمعطاة بالعلاقة التالية:

$$x_b > x_p \left[1 + m \frac{1-c(1-t)}{1-c(1-t)-a} \right]$$

وبالتالي إعطاء شرط أحسن من شرط مارشال-ليرنر المتمثل في شرط المرونة $x_b > x_p$ فقط لتحسين الميزان التجاري لرفع الناتج الداخلي الخام.

3. اختبار تجريبي للتخفيض على التجارة الخارجية:

إن التمرکز المضاعف لبنية التجارة الخارجية سواء بالنسبة لطبيعة المبادلات أو بالنسبة للتوزيع الجغرافي، يكشف أن الاقتصاد الوطني عرضة للظروف الخارجية، هذا يجعل عدم التفاؤل قائما بشأن تحقيق آثار مناسبة لتخفيض قيمة الدينار وكذا التبعية الهامة للاقتصاد الوطني نحو الخارج تدل على مستوى ضعيف لتكامل جهازه

الإنتاجي، وهذا راجع إلى سوء إستخدام هيكلتي لقدرات الإنتاج مما يجعل إندماجه في التقسيم الدولي للعمل قابلا بشكل كبير للتضرر، ومن هنا محدودية كل سياسة تهدف إلى تخفيض القيود الخارجية وبالتالي تحقيق تقويم دائم للميزان التجاري وإن تخفيض قيمة العملة لا يمكنه أن يدفع إلى ترقية الصادرات ولا إلى مسار إستبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وبالتالي لا يمكنه أن يكون مثل وجود بنية تجارة خارجية مرنة بقدر كاف، مما يعكس وضعية جهاز إنتاجي منفصل ومتخصص بشكل كاف، حسب الميزات النسبية للبلد المعني.

إن الجزائر لا تبدو في هذه الوضعية الأخيرة، حيث أن إستراتيجية التنمية خلقت تفكك كبير للإقتصاد، بعد توجه أهم الإستثمارات نحو القطاع الريعي وبالأحرى قطاع المحروقات، مع تجاهل بعض القطاعات، ومن جهة أخرى هذه الوضعية الأخيرة صعبت عليها حتى التحكم في آليات أخرى لإعادة حالة اللاتوازن، والذي كان يجب على الجزائر الإنتظار حتى سنة 1986 ليبدأ التحكم في سعر الصرف، قبل هذا التاريخ كان يثبت بالنسبة لعملة واحدة ثم بالنسبة لسلة عملات، من خلال هذا النمط فإن تخفيضات الدينار التي تم إعتماها سابقا لإلغاء هذه التذبذبات لتحرر نمط الصرف في سنة 1994 للحصول على مرونة سعر الصرف، فالقيمة الخارجية للدينار تحدد في سوق الصرف في إطار حرية الطلب والعرض.

في هذا العنصر نحاول إجراء إختبار تجريبي للتخفيض على التجارة الخارجية، وكذلك على المتغيرات الكلية الأساسية في الجزائر، ومنه نحاول تقدير قدرة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري في إرجاع التوازن للحساب الجاري وإن محاولة إختبار نموذج Williamson بهنستطيع نمذجة معادلات التجارة الخارجية للجزائر وذلك بتقدير مختلف المرونات، ومنه نحاول استعمال نموذج جزئي بمثابة أداة تحليل أثر التخفيض على التجارة الخارجية وإن التقييم التحليلي لنموذج (Williamson) يسمح لنا بتقدير الفارق بين سعر الصرف الحقيقي وقيمة توازنه وذلك بتوظيف معلمات التجارة الخارجية، ومنه فإن التركيبة العامة لنموذج Williamson وكما هي مبينة في المعادلة التالية:

$$[32] \quad \frac{\partial q}{q} = \frac{q - \bar{q}}{q} = \frac{1}{Y} \left[\frac{\partial NX}{Y} + \eta_M \cdot \xi_M^Y \cdot \frac{\partial Y}{Y} - \eta_X \cdot \xi_X^Y \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right]$$

$$\text{مع أن: } Y = \eta_X (\beta + (1 - \beta) \cdot \xi_X^*) - \eta_M (1 - \alpha + (1 - \alpha) \cdot \xi_M^*)$$

سوف نقوم بتقدير مرونة كتلة التجارة الخارجية، حيث أن المرونات ستكون محسوبة على قاعدة المتغيرات الدلالية عوضا عن المتغيرات الخاصة السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من الفترة (1970-2015) الاحصائيات مأخوذة من (IFS) ومن أجل تقدير مرونة كتلة التجارة الخارجية سوف نعرض حل نموذج Williamson كما يلي:

$$[33] \quad BC = \frac{1}{P} (P_X X - P_M M)$$

حيث أن:

BC الميزان التجاري بالحجم (مقوم بأسعار الإنتاج الداخلي)

P الأسعار المحلية (مؤشر الناتج الداخلي الخام **DPIB** أو مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية **CPI**)

X و **M** أحجام الصادرات والواردات

$$[34] P_X = P^{1-\beta} (e \cdot P^*)^\beta$$

$$[35] P_M = (e \cdot P^*)^{1-\alpha} P^\alpha$$

$$[36] q = eP^*/P$$

مع أن: **P*** الأسعار الأجنبية، **e** سعر الصرف الإسمي.

α مرونة أسعار الواردات بالأسعار الداخلية β . مرونة أسعار الصادرات بالأسعار الخارجية.

q سعر الصرف الحقيقي.

تقدير المعلمات للفترة (1970-2015)

0.31	الصادرات والإنتاج
0.61	الواردات والإنتاج
1	مرونة أسعار الصادرات بالنسبة للأسعار الخارجية (β)
0.40	مرونة أسعار الواردات بالنسبة للأسعار المحلية (α)
-0.61	مرونة الواردات عند تنافسية الإستيراد (ϵ_M^E)
1.51	مرونة الواردات بالنسبة للإنتاج المحلي (ϵ_M^Y)
-0.01	مرونة الصادرات بالنسبة لتنافسية التصدير (ϵ_X^E)
0.67	مرونة الصادرات بالنسبة للإنتاج الخارجي (ϵ_X^Y)
0.00	مرونة الصادرات لسعر الصرف الحقيقي (ϵ_X^q)
0.32-	مرونة الواردات لسعر الصرف الحقيقي (ϵ_m^q)
0.44	معدل التبادل التجاري $TEC = X/\eta_M$

وبتعويض المعلمات المقدرة في المعادلة المختزلة [33] فإننا نتحصل على نموذج لتحديد سعر الصرف

الحقيقي التوازني الثنائي للدينار الجزائري وبتوظيف أساسيات: إنحراف الحساب الجاري المستهدف ، فجوة

الإنتاج الداخلية، والفجوة الخارجية، وبعد الحساب فقد وجدنا قيمة: $\gamma = 0.17$

وبالتعويض في المعادلة [33] نجد:

$$\begin{aligned}\frac{\partial q}{q} &= \frac{q - \tilde{q}}{q} = \frac{1}{Y} \left[\frac{\partial NX}{Y} + \eta_M \cdot \xi_M^Y \cdot \frac{\partial Y}{Y} - \eta_X \cdot \xi_X^{Y^*} \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right] \\ \frac{\partial q}{q} &= \frac{1}{0.17} \left[\frac{\partial NX}{Y} + 0.61(1.51) \cdot \frac{\partial Y}{Y} - 0.31(0.67) \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right] \\ \frac{\partial q}{q} &= 5.88 \left[\frac{\partial NX}{Y} + 0.9211 \cdot \frac{\partial Y}{Y} - 0.2077 \cdot \frac{\partial Y^*}{Y^*} \right] = 5.88 \left[\frac{NX_A - \bar{NX}}{Y} \right]\end{aligned}$$

مع أن:

\bar{NX} الحساب الجاري المستهدف (إستقرار الدين الخارجي)

NX_A الحساب الجاري المصحح من الإنحرافات الظرفية بين الإقتصاد الوطني والأجنبي

$$[37] \frac{\partial NX_A}{Y} = \frac{NX}{Y} + 0.12 \cdot \text{ogd} - 0.02 \cdot \text{oger}$$

حيث أن: ogd فجوة المخرجات المحلية

Oger فجوة المخرجات الأجنبية

$$[38] \text{ogd} = \frac{dY}{Y}$$

$$[39] \text{oger} = \frac{dY^*}{Y^*}$$

ومنه فإن كتلة التجارة الخارجية للجزائر يمكن كتابتها في المعادلات التالية:

$$[40] P_x = TCN \cdot CPI^*$$

$$[41] E^* = 1$$

$$[42] \bar{E} = TCR^{-0.52}$$

$$[43] P_M = (TCN \cdot CPI^*)^{0.52} \cdot CPI^{0.40}$$

$$[44] X = Y^{*0.67} \cdot E^{*-0.01}$$

$$[45] X = Y^{*0.67}$$

$$[46] M = Y^{1.51} \cdot \bar{E}^{-0.61}$$

$$[47] M = Y^{1.51} \cdot TCR^{-0.52}$$

من المعادلات السابقة و المأخوذة من نتائج نموذج Williamson المقدر ، نستطيع إستخلاص بعض النتائج وبالتالي يتبين عدم حساسية أحجام الصادرات لتغيرات سعر الصرف الحقيقي، وبالنسبة لتنافسية التصدير فهي ثابتة وتساوي للواحد مهما كانت قيمة سعر الصرف الحقيقي (TCR)، وإن مرونة الصادرات بالنسبة للإنتاج الأجنبي فهي تبين الأثر المباشر لسياسة القوة العمومية في إدارة إستغلال الموارد الطاقوية مع سقف ال OPEP، أما الواردات فهي ضد ضعف المرونة على المدى الطويل.

إن تحليل أثر التخفيض على التجارة الخارجية الجزائرية، سيركز أساسا على الآثار الظاهرية السريعة، لأنه على المدى الطويل والمتوسط لا نستطيع تحصيلها، وفي هذا التحليل لا نستطيع دراسة كل الآثار لتخفيض قيمة الدينار على التجارة الخارجية الجزائرية، ولكن نركز على بعض المتغيرات وأثرها على التجارة الخارجية. إن حساسية الميزان التجاري يمكن حسابها من فروقات سعر الصرف الحقيقي وأحجام التجارة الخارجية كما يلي:

$$[48] dBC = dq \left[\frac{P_X X}{Pq} (\beta + (1 - \beta) \varepsilon_X^*) - \frac{P_M M}{Pq} (1 - \alpha + (\alpha - 1) \varepsilon_M^*) \right] + \left(dx + \frac{P_X}{P} - dM \frac{P_M}{P} \right)$$

بتقسيم طرفي المعادلة على الإنتاج () فنجد:

$$[49] \frac{\partial BC}{Y} = \frac{dq}{q} \left[\frac{P_X X}{PY} (\beta + (1 - \beta) \varepsilon_X^*) - \frac{P_M M}{PY} (1 - \alpha + (\alpha - 1) \varepsilon_M^*) \right] + \frac{dX P_X X}{X PY} - \frac{dM P_M M}{M PY}$$

$$[50] \frac{\partial BC}{\partial Y} = \frac{dq}{q} \left[\eta_X (\beta + (1 - \beta) \varepsilon_X^*) - \eta_M (1 - \alpha + (\alpha - 1) \varepsilon_M^*) \right] + \eta_X \frac{dX}{X} - \eta_M \frac{dM}{M}$$

لنفرض في الحالة العامة أن الميزان التجاري غير متوازن ونقوم بتعويض المعلمات المقدرة في كتلة التجارة الخارجية الجزائرية كالتالي:

$$\frac{\partial BC}{\partial Y} = \frac{dq}{q} [0.31(1 + (1 - 1) \times -0.01) - 0.61(1 - 0.40 + (0.40 - 1) - 0.61)] + 0.31 \frac{dX}{X} - 0.61 \frac{dM}{M}$$

$$[51] \frac{\partial BC}{\partial Y} = 0.81 \frac{dq}{q} \left[0.31 \frac{dX}{X} - 0.61 \frac{dM}{M} \right]$$

إن المعادلة [51] تقيس درجة حساسية الميزان التجاري الجزائري للتغيرات الحادثة في الأحجام والتغيرات في الأسعار، إن الشرط الأساسي والعجز في الميزان التجاري هو رد فعلا لتخفيض وإيجابية المعامل $\frac{dq}{q}$.

الخاتمة:

إن تخفيض قيمة العملة لا يمكنه أن يدفع إلى ترقية الصادرات ولا إلى مسار استبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وبالتالي لا يمكنه أن يكون مثل وجود بنية تجارة خارجية مرنة بقدر كاف، مما يعكس وضعية جهاز إنتاجي منفصل ومتخصص بشكل كاف، حسب الميزات النسبية للبلد المعني.

إن الجزائر لا تبدو قادرة في هذه الوضعية الأخيرة، حيث أن استراتيجية التنمية خلقت تفكك كبير للاقتصاد، بعد توجه أهم الاستثمارات نحو القطاع الريعي وبالأحرى قطاع المحروقات، مع تجاهل بعض القطاعات، ومن جهة أخرى هذه الوضعية الأخيرة صعبت عليها حتى التحكم في آليات أخرى لإعادة حالة اللاتوازن، والذي كان يجب على الجزائر الانتظار حتى سنة 1986 ليبدأ التحكم في سعر الصرف، قبل هذا التاريخ كان يثبت بالنسبة لعملة واحدة ثم بالنسبة لسلة عملات، من خلال هذا النمط فإن تخفيضات الدينار التي تم اعتمادها سابقا لإلغاء هذه التذبذبات لتحرر نمط الصرف في سنة 1994 للحصول على ليونة سعر الصرف، فالقيمة الخارجية للدينار تحدد في سوق الصرف في إطار حرية الطلب والعرض.

المراجع:

¹MILET Obravich, « Les effets de la dévaluation française de 1958 » les aides d'organisations, Paris, 1970, p 15.

²Dominique Plihon, « Les taux de change » édition, la découverte, Paris 1991, p 91.

³Dominique Plihon, Op cit, p 92.

* تبقى هذه العملية، حالة استثنائية، إن لم نقل معدومة بالنسبة للبلدان النامية، لأن الاختلالات التي تعاني منها موازين مدفوعات هذه الدول، غالبا ما تظهر في صورة عجز، فإنه ينبغي علينا معرفة فعالية الحالة الأولى، في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وسنقتصر على هذه الحالة.

⁴A.Azouigh(1998)," dévaluation du dinar" : acoté de la solution, In l'évènement N° 121, p.5.

إذا كانت من حكومات الدول ذات الأسواق المالية الهامة.

⁵قريصة صبحي نادر، العقد مدحت مُجد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص356.

⁶إبراهيم مُجد الفار "سعر الصرف بين النظرية والتطبيق"، دار النهضة العربية القاهرة، 1992، ص76.

^{7a}هي مجموع الميول الحدية للاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي.

*كون أسعار المواد الأولية غالبا ما تكون بالدولار.